مقياس : الاقتصاد الدولي

محاضرة بعنوان: التجارة الدولية والتخصص الدولي

الفرع الأول- التجارة الدولية

تعد التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية في التطور الاقتصادي، فهي تقوم على أساس تبادل السلع والخدمات بين دول العالم، فالدول تتفاوت فيما بينها من حيث توافر الموارد الطبيعية والمزايا الاقتصادية في إنتاج السلع والخدمات، لذلك فهي تقوم بتصريف فائض إنتاجها وتستورد فائض ما انتجته الدول الأخرى، وهذا ما يفرض صعوبة الاستقلالية بنظام اقتصادي منعزل عن بقية الدول، وقد أدى تعقد الحياة الاقتصادية في جميع الدول وتوسع المعاملات التجارية وتضاعفها، إلى تسارع وتيرة الاندماج الاقتصاد العالمي والإلغاء التدريجي للحواجز والقيود امام التبادل الدولي، غذ تسعى مختلف الدول للاندماج في النظام التجاري العالمي الذي تقوده منظمة التجارة العالمية.

اولا-مفهوم التجارة الدولية:

تعرف بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة الاعتماد المتبادل بين الدول، ويزداد هذا الاعتماد مع تزايد عولمة الاقتصاد والأسواق ويتخذ هذا الاعتماد المتبادل ثلاثة أشكال هي: السلع المادية، تبادل الخدمات، تبادل المعاملات المالية، وعلى الرغم من التطور الهائل في الإنتاج فلا تزال التجارة الخارجية تساعد الدول المختلفة على الاستفادة من مزايا البلدان الأخرى.

وتعرف كذلك بأنها صورة العلاقات الاقتصادية التي يتم من خلالها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات.

كما تعرف بأتها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عوامل الإنتاج بين الدول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.

ثانيا-أسباب قيام التجارة الخارجية:

تعد الندرة النسبية الدافع الرئيسي لقيام التجارة الخارجية بين الدول، فلا يمكن لأي دولة مهما كان نظامها الاقتصادي والسياسي أن تتبع سياسة الاكتفاء الذاتي لجميع السلع والخدمات بشكل كامل ولمدة طويلة من الزمن، لأن ذلك يعني ان الدولة ستضطر لإنتاج كل احتياجاتها وهذا غير ممكن لأن مواردها الاقتصادية وإمكاناتها لا تتيح لها ذلك، ومنها لا بد من قيام التخصص وتقسيم العمل لتحقيق المنفعة الاقتصادية بين الدول.

ويمكن توضيح أهم أسباب قيام التجارة الخارجية كما يلي:

-**اختلاف الظروف الطبيعية:** تؤدي الظروف الطبيعية (المناخ، الثروات، التربة، ...الخ) في دولة معينة إلى تخصصها في إنتاج المواد الأولية والإنتاج الزراعي أو الصناعي بحسب طبيعتها الجغرافية وما يتوفر لديها من موارد، فكل دولة تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف نسبية أقل وبكفاءة عالية وتستورد السلع التي تكون تكلفتها النسبية محليا أكبر من الخارج.

2-التفاوت في توزيع عوامل الإنتاج: يؤدي التفاوت في توزيع عوامل الإنتاج إلى زيادة التجارة الخارجية، إذ يعد العمل ورأس المال أهم عوامل الإنتاج، ويختلف معدل النمو السكاني من دولة إلى أخرى، ففي الدول النامية المكتظة بالسكان مثل مصر والهند وفرة نسبية في عنصر العمل وندرة نسبية في عنصر رأس المال، لذا تتخصص هاتان الدولتان في إنتاج الصناعات الخفيفة التي لا تتطلب مهارات فنية عالية أو رؤوس أموال كبيرة مثل صناعة النسيج والصناعات الغذائية، في حين نجد الدول المتقدمة ذات الوفرة العالية في رأس المال والندرة النسبية في عنصر العمل مثل أمريكا وألمانيا، نجدهما تتخصصان في الصناعات الثقيلة مثل إنتاج الألات والمعدات.

3-اختلاف المستوى التكنولوجي: ينتج عن اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة تفاوتا في أمثلية استخدام الموارد الاقتصادية، إذ تتصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالية في ظل ارتفاع مستوى التكنولوجيا، وتنخفض في حالة مستوى التكنولوجيا المستخدمة منخفضة مما يؤدي لانخفاض الكفاءة الإنتاجية والاستغلال غير الأمثل للموارد الاقتصادية، كما أن الاختراعات الابتكارات تزيد من صادراتها من هذه السلع بحكم وضعها الاحتكاري على الأقل في مدة ظهورها.

4-تكاليف النقل: تؤدي نفقات النقل دورا مهما في التجارة الخارجية، فهي تؤثر على مدى اتساع سوق السلعة المعنية، لأنها تضاف إلى التكاليف ومن ثم إلى سعر السلعة، ويتحدد ما إذا كانت قابلة للتصدير أم لا بالاعتماد على سعرها الدولي، إذ يشترط أن يكون سعرها المحلي مضافا إليه تكاليف النقل أقل من السعر الدولي لهذه السلعة، في حين تكون السلعة قابلة للاستيراد إذا كان سعرها الدولي مضافا إليه تكاليف النقل اقل من سعرها المحلي، أي أن السلعة تعد تجارية إذا كانت قابلة للتبادل على المستوى الدولي، لذا يتجه المنتجون إلى التخصص في انتاج السلعة التي يسهل نقلها لمسافات طويلة أون تنخفض تكاليف نقلها إلى الأسواق الدولية.

5-اختلاف الأذواق: تؤدي اختلاف الأذواق والتفضيلات إلى اختلاف نوعيات وكميات السلع المتبادلة، وشروط التبادل أيضا بين الدول، ويعد من العوامل المهمة المحددة للطلب على السلع في التجارة الخارجية، غذ يسعى المستهلكون في كل دولة للحصول على السلع ذات المواصفات عالية الجودة، لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها، وتزداد أهمية هذا العامل مع تزايد متوسط دخل الفرد.

ثالثا- الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية: هناك فروقات أساسية بينهما وهي:

1-اختلاف النظم النقدية والمالية: ذلك أن المعاملات التجارية داخل الدولة تتم وفق عملة واحدة هي عملة الدولة المعنية، وهذا لعدم وجود قوانين أو قوانين تفرض على انتقال العملة داخل الدولة الواحدة، بينما نجد أن المعاملات التجارية الخارجية التي تتم بين الدول تخضع لقيود تحد أو تمنع انتقال العملة، وذلك لأن لكل دولة نظامها النقدي الخاص بها وعملتها الخاصة بها، لذلك فإن المعاملات التجارية الخارجية تحيطها بعض المخاطر على عكس المعاملات التجارية الداخلية.

2- اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية: إن نظام الدول وسياساتها القانونية، التشريعية، الاقتصادية، الضريبية، الاجتماعية، وغيرها تختلف من دولة إلى أخرى، ويترتب على ذلك ان تفرض الدولة نظاما خاصا للتعامل مع الدول الأخرى يختلف عن نظامها الداخلي، مثل فرض الرسوم الجمركية، نظام الحصص، الرقابة على النقد الأجنبي، وغيرها من القيود التي تفرض على المعاملات الخارجية فقط، أما التجارة الداخلية فتخضع لنظام وسياسة واحدة تطبق على جميع القطاعات في الدولة.

3- **الاختلاف في قدرة انتقال عوامل الإنتاج:** يقصد بها انتقال عوامل الإنتاج وقدرتها على التحول من نشاط إلى أخر (الانتقال الاقتصادي) أو من مكان إلى أخر (الانتقال الجغرافي)، بحسب اختلاف عوائدها، ذلك أن انتقال عوامل الإنتاج داخل حدود الدولة الواحدة لا تواجهه عقبات أو عراقيل، في حين ان انتقال هذه العوامل على المستوى الدولي يواجهه العديد من الحواجز والصعوبات تتمثل في القوانين والحواجز الجمركية والسياسات التجارية المتبعة من قبل الدولة، وهو ما يؤدي إلى بقاء التباين في الأجور ومعدلات الفائدة بين الدول، بمعنى أن عوامل الإنتاج تتمع بقدرة أكبر وأسهل في التحرك والانتقال على المستوى الداخلي مقارنة بالتحرك على المستوى الخارجي.

4- الاختلاف في طبيعة الأسواق: إن الأسواق العالمية تكون فيها المنافسة أكثر منها في الأسواق المحلية، بمعنى أن المنتج الذي يعمل في ظل سوق محلية ذات مرونة طلب معينة يتبع سياسة إنتاجية وتسويقية تتفق مع هذه السوق، اما إذا أراد أن يخرج عن نطاق هذه السوق ليدخل إلى السوق الدولية للسلعة التي ينتجها فإنه يواجه سوقا ذات مرونة طلب أعلى، ومن ثم فإنه عليه ان يكيف سياسته السعرية بما

يتناسب مع ظروف السوق، وقد يكون من الضروري ان يتبع سياسة التمييز السعري إذ قد يلجأ إلى بيع السلعة في السوق الدولية بسعر يختلف عن سعرها في السوق المحلية.

5- إمكانية تحقيق التراكم الرأسمالي من خلال التجارة الخارجية: وهذا فرق جوهري بين نشاط التجارة الخارجية والتجارة الداخلية، فالتجارة الخارجية تتم بين البلدان المختلفة من ناحية الإنتاجية، الأمر الذي يساعد على توزيع الثروات الوطنية بين بلد وأخر، في حين نجد التجارة الداخلية تتم داخل الاقتصاد الوطني، واختلاف الإنتاجية داخل فروع الاقتصاد الوطني لا تساعد على تكوين تراكم داخل الدولة الواحدة.

رابعا- التحديات التي تواجه التجارة الدولية: تواجه التجارة الدولية مجموعة من التحديات المتداخلة نبرزها فيما يلي:

- ✓ تقلبات أسعار الصرف وتأثيراتها على التكلفة الاجمالية للصادرات والواردات؛
- ✓ التضخم والركود الاقتصادي وانعكاسات ذلك على تراجع الطلب وانخفاض معدل التبادل التجاري؛
- ✓ اختلال ميزان مدفوعات الدول كنتيجة لتحقيقها عجزا في ميزانها التجاري؛
- ✓ ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل خاصة مع تقلب أسعار الطاقة؛
- ✓ السياسات الحمائية المفروضة من خلال رفع الرسوم الجمركية ونظام الحصص ... ؛
- ✓ العقوبات الاقتصادية والحظر التجاري؛
- ✓ عدم الاستقرار السياسي من خلال الحروب والنزاعات الدولية؛ التوترات الجيوسياسية وتأثيرها على سلاسل الامداد؛
- ✓ تعقيد الإجراءات الادارية والجمركية واختلاف القوانين والتشريعات بين الدول؛
- ✓ القيود المصرفية والتحويلات الدولية في ظل تقلبات الأسواق الدولية؛
- ✓ اختلاف الأذواق والعادات والتقاليد بين شعوب دول العالم.

الفرع الثاني- التخصص الدولي والتجارة الدولية

التخصص الدولي ظاهرة اقتصادية أساسية تقوم على مبدأ أن الدول تتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع فيها بميزة نسبية، سواء كانت هذه الميزة ناتجة عن وفرة الموارد الطبيعية أو وجود قوة عاملة ماهرة أو تكنولوجيا متقدمة، هذا التخصص يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والكفاءة على مستوى العالم، مما يدفع عجلة التجارة الخارجية فبدلا من أن تحاول كل دلولة إنتاج جميع السلع والخدمات التي تحتاجها، فغنها تركز على انتاج ما تتميز به وتقوم بتبادله مع الدول الأخرى للحصول على ما تحتاجه، وبالتالي فإن التخصص الدولي يعتبر أحد اهم المحركات للتجارة الدولية حيث يزيد من تنوع المنتجات المتاحة للمستهلكين ويخفض التكاليف الإنتاجية.

1-مفهوم التخصص الدولي: يقصد به تقسيم العمل والإنتاج بين الدول بحيث تتخصص كل دولة في انتاج السلع والخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية أو تكلفة إنتاج أقل مقارنة بغيرها، ثم تتبادل هذه السلع فيما بينها عبر التجارة.

كما يعني أيضا توجه الدول نحو إنتاج وتصدير السلع التي تتفوق فيها من حيث الإنتاجية ، المواد الأولية ، التكنولوجيا، واستيراد السلع التي يصعب أو يكلف إنتاجها محليا.

2-أسباب التخصص الدولي: يعد التخصص نتيجة طبيعية لاختلاف قدرات الدول وإمكاناتها الاقتصادية، وهو أساس قيام التجارة بين الدول، ومن أهم أسباب قيامه ما يلي:

-اختلاف الموارد الطبيعية: تختلف الدول في توافر الموارد مثل: النفط، الفحم، الحديد، ... إلخ، هذا الاختلاف يجعل بعض الدول قادرة على انتاج سلع معينة لا تستطيع دول أخرى إنتاجها؛

- تفاوت المستوى التكنولوجي: يؤدي اختلاف مستوى التطور الصناعي والتكنولوجي بين الدول إلى تباين قدراتها الإنتاجية، فالدول المتقدمة ترتكز على الصناعات عالية التقنية، فيما الدول النامية ترتكز على الموارد الأولية؛

- اختلاف الظروف المناخية والجغرافية: حيث تتحكم العوامل المناخية في نوع السلع الممكن إنتاجها في كل منطقة جغرافية معينة؛

- اختلاف تكاليف الإنتاج: فقد تكون تكاليف إنتاج سلعة معينة أقل منها في دولة أخرى بسبب الأجور، الموارد، الكفاءة، وهذا ما يدفع الدول إلى التخصص في السلع التي تنتجها بتكلفة منخفضة وتبادلها بما تحتاجه إليه؛

- **اختلاف المهارات والقوى العاملة:** حيث تتفاوت الدول من حيث مستوى التعليم والخبرة التقنية للعمال، فالدول ذات اليد العاملة الماهرة تتخصص في الصناعات التقنية والأخرى في الصناعات البسيطة؛

- **تحقيق الكفاءة الاقتصادية:** يسمح التخصص الدولي باستخدام الموارد المتاحة بأفضل شكل ممكن وزيادة الإنتاجية، فكل دولة تنتج ما تتقنه وتستورد مالا تتقنه، مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية،

- **توسيع الأسواق وتحفيز النمو:** حيث يمكن التخصص والتجارة الدول من الوصول إلى الأسواق أوسع لتصريف منتجاتها، مما يشجع الاستثمار والتطور الاقتصادي؛

- **التكامل الاقتصادي الدولي:** حيث يشجع التخصص الدولي على التكامل بين الدول بدلا من المنافسة المطلقة لأن كل دولة تحتاج إلى منتجات الأخرى.

3-أسس التخصص الدولي: يقوم التخصص الدولي على الأسس الأتية:

-الميزة النسبية (أدم سميث) فالدولة تتخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بأقل تكلفة من غيرها؛

- **الميزة النسبية (دافيد ريكاردو):** أي تخصص الدولة في السلع التي تتمتع فيها بأقل خسارة نسبية؛

- **اختلاف الموارد الطبيعية والبشرية.**

4- أهمية التخصص الدولي: تظهر أهمية التخصص في التجارة من خلال ما يلي:

- رفع كفاءة الإنتاج العالمي؛
- زيادة التبادل التجاري بين الدول؛
- تحسين المستوى المعيشي من خلال توفر السلع بأسعار أقل؛
- تشجيع الابتكار والتطور التكنولوجي؛
- تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية.

5-السياسات التي تدعم التخصص الدولي:

لكي يتحقق التخصص الدولي بشكل فعال بين الدول لابد من وجود سياسات اقتصادية وتجارية تشجع الدول على الإنتاج وفق مزاياها النسبية والانخراط في التجارة الخارجية، أهمها:

5-1-سياسة الانفتاح التجاري (تحرير التجارة الخارجية): تهدف إلى إزالة القود الجمركية وغير الجمركية وانتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال مما يزيد من المنافسة والتبادل التجاري بين الدول المتخصصة؛

2-5-سياسة تشجيع الصادرات: تعتمد الدول على تحفيز القطاعات التي تمتلك فيها ميزة نسبية لتصدير منتجاتها وتقدم الحكومات دعما ماليا وضريبيا للمصدريين (إعفاءات ضريبية)؛

3-5-سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية: من خلال توفير بيئة مناخ استثمار مناسب لتحفيز المستثمرين الأجانب؛

4-5- السياسة الصناعية: ترتكز على تطوير القطاعات الإنتاجية ذات الميزة النسبية وتقديم الدعم لها؛

5-5- السياسات الزراعية أو الطاقوية المتخصصة: بعض الدول تعتمد على سياسات تستهدف تطوير قطاع محدد مثل: الزراعة، الطاقة، التعدين؛

6-5- السياسة النقدية والمالية المستقرة: فالاستقرار في أسعار الصرف والتضخم يعزز ثقة المستثمرين والتجار، حيث يسهم في تشجيع الإنتاج الموجه نحو الأسواق العالمية دون تقلبات تؤثر على التكلفة أو الأسعار؛

7-5- سياسة التعاون والتكامل الاقتصادي: الانضمام إلى تكتلات يخلق بيئة دائمة للتخصص وتقاسم الإنتاج بين الدول الأعضاء.

6- أثار التخصص على التجارة الدولية: يؤدي التخصص الدولي إلى تغييرات عميقة في حجم واتجاه التبادل التجاري بين الدول، ومن أثاره ما يلي:

1-6-زيادة حجم التجارة الدولية: يؤدي زيادة إنتاج الدول للسلع التي تتقنها وبتكلفة أقل ما يوسع من حجم الصادرات والواردات عالميا؛

2-6- تحقيق الكفاءة الاقتصادية: بفضل التخصص تستخدم الموارد بأفضل شكل ممكن وبأقل التكاليف؛

3-6- تحسين مستويات المعيشة: انخفاض تكاليف الإنتاج يؤدي إلى انخفاض الأسعار مما يساهم في زيادة تنوع السلع المستوردة، ما يمكن من الحصول على منتجات بجودة وسعر أقل فيحقق ارتفاع الرفاهية الاقتصادية للمستهلكين؛

4-6- تعميق الترابط الاقتصادي بين الدول: ما يؤدي إلى خلق شبكات تجارية عالمية مترابطة؛

5-6- تشجيع الابتكار والتطور التكنولوجي: تحسين جودة الإنتاج وانتقال التكنولوجيا إلى الدول النامية عبر التجارة والاستثمار؛

6-6- تحفيز النمو الاقتصادي: زيادة الصادرات وتوسيع الأسواق يؤديان إلى ارتفاع الدخل القومي وتشجيع الاستثمار والإنتاج ما يسهم في تشريع وتيرة التنمية الاقتصادية؛

6-7- اختلال التوازن التجاريبين الدول: قد يؤثر سلبا على توازن ميزان المدفوعات الدول التي تعتمد على منتج وحيد في التصدير، وتستورد أغلب حاجاتها ما يسبب عجزا في ميزانها التجاري؛

6-8- تعميق التفاوت بين الدول: استفادة الدول المتقدمة من التخصص أكثر من الدول النامية بسبب التفوق التكنولوجي؛

6-9- التأثربالأزمات العالمية: الترابط التجاري يخلق أزمات أو قطاع معين.

7- التحديات التي تواجه التخصص الدولي: من أهم التحديات نجد ما يلي:

-عدم تكافؤ القدرات الاقتصادية بين الدول: تفاوت كبير في مستوى التطور الصناعي والتكنولوجي بين الدول المتقدمة والنامية؛

- الاعتماد المفرط على الخارج: ينعكس ذلك على تعرضها للصدمات والأزمات العالمية، نقص الامدادات؛

- ضعف التنويع الاقتصادي؛

- ضعف القدرة التنافسية: ضعف التكنولوجيا والبيئة التحتية ويجعلها غير قادرة على المنافسة؛

- المشكلات الاجتماعية والبطالة (تحول على صناعات تقلل من فرص العمل)؛

- التحولات التكنولوجيا السريعة: تفقد الدول ميزتها النسبية بمرور الوقت ما يجعلها في حاجة إلى التجديد المستمر.